

مشروع قانون رقم 74، 12
يوافق بموجبه على الاتفاقية
العربية لنقل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية في إطار تنفيذ الأحكام
الجزائية، الموقعة بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010.

مادة فريدة :

يوافق على الاتفاقية العربية لنقل نزلاء المؤسسات العقابية
والإصلاحية في إطار تنفيذ الأحكام الجزائية، الموقعة بالقاهرة
في 21 ديسمبر 2010.



مذكرة توضيحية
بشأن الاتفاقية العربية لنقل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية
في إطار تنفيذ الأحكام الجزائية

وقع وزراء الداخلية والعدل العرب بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر 2010 على الاتفاقية العربية لنقل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية في إطار تنفيذ الأحكام الجزائية.

وتندرج هذه الاتفاقية في إطار تعزيز التعاون العربي في مجال العدالة الجزائية على أساس مبادئ احترام السيادة الوطنية والولاية القضائية الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها.

كما ترمي إلى تدعيم أهداف العدالة، وإعادة الاستقرار النفسي والاجتماعي للمحكوم عليهم لما لتنفيذ الحكم على المحكوم عليه في وطنه الأصلي، أو في الدولة التي يقيم فيها بشكل دائم أو معتاد، بدلا من تنفيذه في دولة أخرى، من إسهام في إعادة اندماجه في المجتمع خلال مدة أقصر وعلى نحو أكثر فعالية.

وتحدد هذه الاتفاقية كيفية تطبيقها والشروط الواجب توفرها لتلبية طلب نقل النزلاء إلى موطنهم الأصلي ومساطره وحالات رفض هذا الطلب.

وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في موعد أقصاه، ثلاثون (30) يوما من تاريخ إيداع وثائق التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها من سبع دول عربية.



جامعة الدول العربية
الأمم المتحدة

الاتفاقية العربية لنقل نزلاء
المؤسسات العقابية والإصلاحية
في إطار تنفيذ الأحكام الجزائية





جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

الاتفاقية العربية لنقل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية في إطار تنفيذ الأحكام الجزائية

الدباجة:

- إن الدول العربية الموقعة،
رغبة منها في تعزيز التعاون العربي في مجال العدالة الجزائية، على
أساس مبادئ احترام سيادة الوطنية والولاية القضائية الوطنية، وعدم
التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها.
وإيماناً منها بأن هذا التعاون من شأنه أن يدعم أهداف العدالة، وإعادة
الاستقرار النفسي والاجتماعي للمحكوم عليهم.
وإدراكاً منها أن تنفيذ الحكم على المحكوم عليه في وطنه الأصلي، أو في
الدولة التي يقيم فيها بشكل دائم أو معتاد، بدلاً من تنفيذه في دولة أخرى،
يسهم أيضاً في إعادة اندماجه في المجتمع خلال فترة أقصر وعلى نحو
أكثر فعالية.

اتفقت على ما يلي:

المادة الأولى: المصطلحات

يقصد بالمصطلحات التالية المعاني الموضحة في كل منها، لأغراض تطبيق
أحكام هذه الاتفاقية:
النزيل: هو كل من يحمل جنسية إحدى الدول الموقعة أو يقيم فيها بشكل دائم أو
معتاد، صدر ضده حكم قضائي في إحدى هذه الدول أو بتدبير سائبين للحرية في
إقليم إحدى تلك الدول يكون محبوساً فيه لغرض التنفيذ.
الحكم البات: هو كل حكم قضائي صادر بعقوبة سالبة للحرية وحاز على حجية الأمر
المقضي به وغير قابل للطعن بأي من طرق الطعن العادية وغير العادية.



جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

- التدبير :** هو الإجراء الإصلاحي أو الاحترازي بإيداع الحدث الجانح في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية والإصلاحية للأحداث الجانحين.
- الحدث الجانح:** هو كل شخص لم يتم الثامنة عشرة من عمره جرد من حريته بوضعه في المؤسسة الإصلاحية، وذلك بناء على حكم بات.
- دولة الإدانة:** هي الدولة الطرف التي صدر فيها الحكم، والتي ينقل منها النزير.
- دولة التنفيذ:** هي الدولة الطرف التي ينقل إليها النزير لتنفيذ العقوبة أو التدبير المقضي به والتي يحمل جنسيتها أو يقيم فيها بشكل دائم أو معتاد.

المادة الثانية: نطاق التطبيق

- تتعهد الدول الأطراف أن تتبادل نقل النزلاء بقصد تنفيذ الأحكام الباتة القاضية بعقوبة أو بتدبير سالبين للحرية صادرين عن محاكم إحدى هذه الدول، في دول أطراف أخرى، إذا تحققت الشروط الآتية:
- أ- أن تكون الجريمة التي يستند إليها الطلب معاقباً عليها بموجب تشريع كل من دولة الإدانة ودولة التنفيذ.
- ب- أن تكون العقوبة أو التدبير المحكوم بهما سالبين للحرية، وألا تقل مدته أو المدة المتبقية منه القابلة للتنفيذ عن ستة أشهر عند تقديم طلب النقل. ويجوز استثناءً أن تتفق دولتا الإدانة والتنفيذ على النقل إذا كانت المدة المتبقية أقل من ستة أشهر.
- ج- أن يكون النزير متمتعاً بجنسية دولة التنفيذ أو مقيماً فيها بشكل دائم أو معتاد.
- د- أن يتماثل نظام تنفيذ العقوبة أو التدبير في دولة التنفيذ مع نظام تنفيذ العقوبة أو التنفيذ في دولة الإدانة، ويجوز استثناءً أن تتفق دولتا الإدانة والتنفيذ على تطبيق هذه الاتفاقية بالرغم من عدم تماثل نظام تنفيذ العقوبة أو التدبير.
- هـ- عدم وجود بلاغات أو تتبعات أخرى من الدولة التي صدر فيها الحكم في مواجهة النزير حتى مرحلة التسليم.
- و- الموافقة الكتابية لكل من دولتي الإدانة والتنفيذ، ووكيله القانوني على النقل.





جامعة الدول العربية الأمم المتحدة

المادة الثالثة: الإخطار بحكم الإدانة

تخطر السلطات المختصة في دولة الإدانة، النزلاء بالأحكام التي تدخل في نطاق تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، وكذلك بإمكانية نقلهم إلى دولة التنفيذ، لقضاء العقوبة أو التدبير المحكوم بهما.

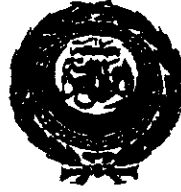
المادة الرابعة: طلب النقل

- 1- يقدم طلب النقل لتنفيذ العقوبة أو التدبير خطياً من النزير أو وكيله القانوني أو زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو إخوته أو أخواته أو أصهاره إلى الجهة المختصة في دولة الإدانة أو دولة التنفيذ .
- 2- إذا وافقت الجهة المختصة في دولة الإدانة على طلب النقل، فعليها إرسال الطلب مباشرة إلى الجهة المختصة في دولة التنفيذ، والتنسيق معها بشأن تنفيذه.
- 3- في حالة تقديم طلب النقل لتنفيذ العقوبة أو التدبير من غير النزير يجب على الجهة المختصة إرفاق موافقة النزير كتابة.

المادة الخامسة: مرفقات طلب النقل

- 1- يرفق بطلب النقل ما يأتي من المستندات المصدق عليها من الجهات الرسمية المختصة في دولة الإدانة:
 - أ- بيان مفصل عن هوية النزير وجنسيته ومكان إقامته الدائمة أو المعتادة بدولتي الإدانة والتنفيذ.
 - ب- صورة من الحكم البات المتضمن ماهية الجريمة المرتكبة وزمان ومكان ارتكابها، وتكييفها القانوني، والعقوبات المقررة لها، والالتزامات المترتبة على النزير السالبيين للحرية المحكوم بهما، وكذا العقوبات الأخرى المحكوم بها.
 - ج- بيان بالمعلومات الضرورية من ملة التنفيذ التي اعضاها النزير بدولة الإدانة والمدة المتبقية الواجبة التسليم من العقوبة أو التدبير السالبيين للحرية.





جامعة الدول العربية
الأمارة العامة

- د- شهادة طبية بحالة النزير الصحية والنفسية.
- هـ- المعلومات المتعلقة بسلوك النزير قبل وبعد صدور حكم الإدانة.
- 2- تحيط دولة التنفيذ دولة الإدانة علماً قبل قبولها طلب النقل بالحد الأقصى للعقوبة المقررة في تشريعاتها عن الأفعال ذاتها، وبأن النزير يتمتع بجنسيتها أو مقيم فيها بشكل دائم أو معتاد.
- 3- أية معلومات إضافية تطلبها دولة الإدانة أو دولة التنفيذ بشأن طلب النقل.

المادة السادسة: حالات رفض طلب النقل

يُرفض طلب نقل النزير في أي من الحالات الآتية:

- 1- إذا كان النقل من شأنه المساس بسيادة دولة الإدانة أو بأمنها الداخلي أو الخارجي أو بنظامها العام أو بمصالحها الأساسية.
- 2- إذا لم يسدد النزير المصاريف القضائية والغرامات والتعويضات المالية المحكوم بها عليه أيًا كانت طبيعتها.
- 3- إذا كانت الدعوى الجزائية الناشئة عن الجريمة التي ارتكبها النزير قد انقضت طبقاً لقانون دولة التنفيذ، أو إذا تعلق طلب النقل بعقوبة حكم بها عن أفعال تم الفصل فيها نهائياً بالبراءة في دولة التنفيذ.
- 4- إذا لم يرفق بطلب النقل أي من المستندات المنصوص عليها في الفقرة (1) من المادة (الخامسة) من هذه الاتفاقية.

المادة السابعة: الفصل في طلب النقل

- 1- تفصل الجهة المختصة في دولتي الإدانة والنزير وفقاً لتشريعاتها النافذة، ولأحكام هذه الاتفاقية، وبمجرد كل منهما، أو وكيله القانوني، أو وكيله القانوني في دولة النقل، ويخطر النزير أو وكيله القانوني في دولة النقل.





جامعة الدول العربية
الأمم المتحدة

2- في حالة قبول طلب النقل، تُحيط دولة الإدانة دولة التنفيذ بمكان وتاريخ تسليم
النزيل المنقول.

وفي حالة رفض طلب النقل يجب أن يكون هذا الرفض مسبباً.

المادة الثامنة: تنسيق إجراءات طلبات النقل
تقوم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بتعيين الجهات المختصة لغايات تنسيق
إجراءات النقل فيما بينها.

المادة التاسعة: نفقات النقل
يتم الاتفاق على نفقات نقل النزيل بين دولتي الإدانة والتنفيذ.

المادة العاشرة: نظام تنفيذ الحكم
1- يتم تنفيذ العقوبة أو التدبير طبقاً لأنظمة التنفيذ المعمول بها لدى دولة التنفيذ،
عند نقل النزيل، على أن يخصم منها مدة التوقيف والمدة التي قضاها النزيل
تنفيذاً للعقوبة أو التدبير في دولة الإدانة.
2- لا يتم الإفراج عن النزيل لأسباب صحية من طرف دولة التنفيذ، إذا أجاز
قانونها ذلك، إلا بعد إحالة نسخة من ملفه الصحي إلى دولة الإدانة وعدم
معارضتها الطلب في خلال (40) يوماً من تاريخ إحالة الملف إليها.

المادة الحادية عشرة: المعلومات المتعلقة بالتنفيذ
1- تلتزم دولة التنفيذ بأن تقدم لدولة الإدانة المعلومات المتعلقة بتنفيذ العقوبة أو
التدبير المحكوم بهما في أي من الحالات التالية:
أ- إذا نفذت العقوبة أو التدبير أو طوأ ما يحول دون تنفيذهما.
ب- إذا هرب المحكوم عليه قبل إنهاء مدة العقوبة.





جامعة الدول العربية الأمانة العامة

- ج- إذا طلبت منها دولة الإدانة تقريراً خاصاً.
- 2- لا يمس نقل المحكوم عليه إلى دولة التنفيذ وقضاء باقي العقوبة بها بالحقوق التي قد يكون اكتسبها بصفة شرعية في دولة الإدانة أو بوضعته القانونية فيها.

المادة الثانية عشرة : آثار العفو

- 1- تسري أحكام العفو العام أو الخاص التي تصدر في دولة الإدانة على النزيل الذي ينفذ العقوبة أو التدبير المشار إليهما في المادة (الأولى) من هذه الاتفاقية لدى دولة التنفيذ، على أن تخطر دولة الإدانة دولة التنفيذ بهذا العفو فور صدوره.
- 2- لا تسري أحكام العفو العام أو الخاص أو تخفيض العقوبة التي تصدر في دولة التنفيذ على النزيل، الذي ينفذ العقوبة أو التدبير المنصوص عليهما في المادة (الثانية) من هذه الاتفاقية لديها، إلا بعد أخذ موافقة دولة الإدانة الكتابية على تطبيقها عليه.

أحكام ختامية

- 1- تكون هذه الاتفاقية محلاً للتوقيع والتصديق عليها أو قبولها أو إقرارها من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وتودع وثائق التصديق أو القبول أو الإقرار لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في موعد أقصاه ثلاثون يوماً من تاريخ التصديق أو القبول أو الإقرار، وعلى الأمانة العامة إبلاغ سائر الدول الأعضاء بكل إيداع لتلك الوثائق وتاريخه.
- 2- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع وثائق التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها من سبع دول عربية.
- 3- يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية غير الموقع عليها هذه الاتفاقية أن تنضم إليها.





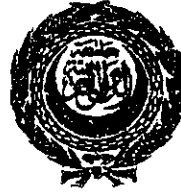
جامعة الدول العربية الأمانة العامة

- 4- تعتبر الدولة طرفاً في هذه الاتفاقية بعد مضي ثلاثين يوماً على إيداع وثيقة التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- 5- لا تخل هذه الاتفاقية بالاتفاقيات الخاصة بين بعض الدول الأعضاء، وفي حالة تعارض أحكام هذه الاتفاقية مع أحكام أي اتفاقية خاصة فتطبق الاتفاقية التي تحقق تطبيقاً أوسع لنقل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية.
- 6- لا يجوز لأية دولة من الدول الأطراف أن تبدي أي تحفظ ينطوي على مخالفة لنصوص هذه الاتفاقية أو خروج على أهدافها.
- 7- يجوز للدولة الطرف أن تقترح تعديل أي نص من نصوص هذه الاتفاقية وتحيله إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يقوم بإبلاغه إلى الدول الأطراف في الاتفاقية لاتخاذ قرار باعتماده بأغلبية ثلثي الدول الأطراف، ويصبح هذا التعديل نافذاً بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع وثائق التصديق أو القبول أو الإقرار من سبع دول أطراف لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- 8- يمكن لأية دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية بناء على طلب كتابي ترسله إلى أمين عام جامعة الدول العربية، ويرتب الانسحاب أثره بعد مضي ستة أشهر من تاريخ إرسال الطلب إلى أمين عام جامعة الدول العربية، على أن لا يؤثر ذلك على طلبات النقل التي سبق أن تمت الموافقة عليها.

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بمدينة القاهرة في جمهورية مصر العربية في 1432/1/15هـ ، الموافق 2010/12/21م من أصل واحد مودع بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب)، ونسخة مطابقة للأصل تسلم للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب. ونسخة مطابقة للأصل لكل دولة من الدول الأطراف.

وإثباتاً لما تقدم، قام أصحاب السمو والمعالي وزراء العدل العرب، بتوقيع هذه الاتفاقية، نيابة عن دولهم.





جامعة الدول العربية
الأمم المتحدة

توقيع أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية والعدل العرب
على الاتفاقية العربية لنقل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية
في إطار تنفيذ الأحكام الجزائية

السندولة	أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية	أصحاب السمو والمعالي وزراء العدل
المملكة الأردنية الهاشمية	عنه، معالي السيد / هشام التل	معالي السيد / هشام التل
دولة الإمارات العربية المتحدة	عنه، معالي الدكتور/ هادف بن جوعان الظاهري	معالي الدكتور/ هادف بن جوعان الظاهري
مملكة البحرين	معالي الفريق الركن الشيخ/ راشد بن عبدالله آل خليفة	معالي الشيخ/ خالد بن علي آل خليفة
الجمهورية التونسية		معالي السيد / الأزهر بوعوني
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	معالي السيد / دحو ولد قابلية	معالي السيد / الطيب بلعيز





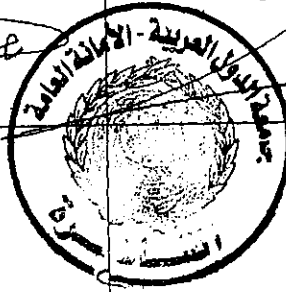
جامعة الدول العربية
الأمم المتحدة

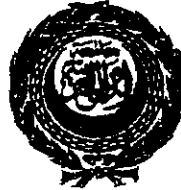
الدولة	أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية	أصحاب السمو والمعالي وزراء العدل
جمهورية جيبوتي		
المملكة العربية السعودية	صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز 	معالي الدكتور/ محمد بن عبد الكريم بن عبد العزيز العيسى
جمهورية السودان	معالي المهندس/ إبراهيم محمود 	معالي السيد/ محمد بشارة دوسة
الجمهورية العربية السورية	معالي اللواء/ سعيد سمور 	معالي القاضي/ أحمد حمود يونس
جمهورية الصومال		
جمهورية العراق	معالي السيد / جواد كاظم الخولاني 	معالي السيد/ دارا نور الدين بهاء الدين



جامعة الدول العربية
الأمم المتحدة

أصحاب المعالي وزراء العدل	أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية	الدولة
معالي الشيخ/ محمد بن عبد الله بن زاهر الهنائي 	معالي السيد/ سعود بن إبراهيم بن سعود البوسعيدي 	سلطنة عمان
معالي الدكتور/ علي خشان 	معالي د. سعيد عبد الرحمن أحمد أبو علي 	دولة فلسطين
معالي السيد/ حسن بن عبد الله الغامم 	معالي الشيخ/ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني 	دولة قطر
		جمهورية القمر المتحدة
معالي المستشار/ راشد عبد المحسن الحماد 	معالي الشيخ الفريق الركن جابر خالد الصباح 	دولة الكويت
		الجمهورية اللبنانية





جامعة الدول العربية
الأمم المتحدة

أصحاب السمو والمعالي وزراء العدل	أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية	الدولة
معالي القاضي/ مصطفى محمد عبد الجليل 	معالي اللواء الركن/ عبد الفتاح يونس العبيدي 	الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
معالي المستشار/ ممدوح محيي الدين مرعي 	معالي السيد/ حبيب إبراهيم العادلي 	جمهورية مصر العربية
معالي السيد/ محمد الناصري 	معالي السيد / الطيب الشرفاوي 	المملكة المغربية
معالي السيد/ عابدين ولد الخير 		الجمهورية الإسلامية الموريتانية
معالي الدكتور/ غازي شاتف الأخبري 	معالي اللواء الركن/ مطهر بشلا المصري 	الجمهورية اليمنية

